



وزارة العمل والتشغيل والضمان
الاجتماعي - الجزائر



منظمة العمل العربية

المؤتمر العربي الأول
لتشغيل الشباب
(الجزائر ، 15 - 17 نوفمبر / تشرين الثاني 2009)

بيان الجزائر
بشأن تشغيل الشباب العربي

بيان الجزائر بشأن تشغيل الشباب العربي

إن المجتمعين فى المؤتمر العربى الأول لتشغيل الشباب (الجزائر ، 15 - 2009/11/17) وهم يمثلون القطاعات المختلفة المعنية بتشغيل الشباب من وزارات عمل وأصحاب أعمال وعمال ووزارات شباب ومنظمات شبابية وتنظيمات للمرأة وأجهزة تعنى ببرامج تشغيل الشباب يقرون هذا البيان ويدعون جميع المعنيين به لتنفيذه أو لأخذه فى الاعتبار .

أولا : المنطلقات :

- (1) استنادا إلى نتائج القمة العربية الاقتصادية والتنمية والاجتماعية فى الكويت (يناير 2009) خاصة ما يتعلق منها بالتشغيل والشباب والمرأة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة والهجرة وتنظيمات المجتمع المدنى ومسئوليات منظمة العمل العربية فى تنفيذ البرنامج العربى لدعم التشغيل والحد من البطالة .
- (2) والتزاما بقرارات مؤتمر العمل العربى خاصة فى دورتيه 35 و 36 المنعقدتين فى مدينتي شرم الشيخ وعمان .
- (3) وأخذا فى الاعتبار نتائج المؤتمرات التى نظمتها المنظمة ذات العلاقة بالتشغيل خلال عام 2008 فى المنامة والرباط والدوحة .
- (4) واسترشادا بإعلان الدوحة حول التنمية والتشغيل والإستراتيجية العربية لتنمية القوى العاملة والتشغيل ، ونتائج أعمال دورات لجنة المرأة العاملة العربية .
- (5) وإقرارا بتأثيرات العولمة على الشباب العربى وتشغيله وتعليمه وتدريبه وهويته وتطلعاته .
- (6) واعتبارا لآثار الأزمة العالمية على الجوانب الاجتماعية خاصة منها تداعياتها على الشباب تشغيلا ودخلا وتنقلا .
- (7) واهتماما بالتحديات التى تواجه المرأة الشابة تعليما وتدريبيا وتشغيلا ومشاركة فى أسواق العمل واندماجها فى التنمية .

(8) وإدراكا لضرورات العناية المتكاملة المتجانسة بالشباب من قبل أجهزة وبرامج حكومية متعددة وتنظيمات للمجتمع المدني وتنظيمات الشباب أنفسهم .

(9) وأخذاً في الاعتبار أهداف الألفية ذات العلاقة بالشباب والأجندة العالمية للتشغيل (2003) والإعلانات والمواثيق ذات الصلة ، وبشكل خاص أجندة التشغيل التي أقرها المنتدى العربي للتشغيل الذي نظم بالاشتراك بين منظمتي العمل العربية والدولية (بيروت ، أكتوبر 2009) .

(10) واستفادة من التجارب القطرية والعربية والدولية لتشغيل الشباب بمغانمها ومغارمها .

(11) واستنادا إلى جهود منظمة العمل العربية وبرنامجها لدعم تشغيل الشباب والحد من البطالة خاصة منها المساهمة في تنفيذ العقد العربي للتشغيل (2010 – 2020) المقرر مع أهدافه الكمية من قبل القمة العربية .

(12) وتجاوبا مع طموح الشباب العربي للنهوض بمجتمعاتهم والمشاركة في التنمية وتحسين الحوكمة والانصاف والشفافية والمسئولية والمشاركة وسيادة القانون .

ثانيا : الاعتبارات العامة :

(1) يمثل الشباب جل الداخلين الجدد في سوق العمل ويقدر هؤلاء بنحو أربعة ملايين سنويا ويمثل ذلك أكبر التحديات في المجالات الاجتماعية .

(2) يكاد يكون معدل نمو القوى العاملة من الإناث ضعف المعدل المماثل من الذكور وتمثل هذه قرابة ثلث الداخلين الجدد في سوق العمل .

(3) يمثل المعدل العام للبطالة على المستوى العربي ما يزيد عن 14.0% بالرغم من التقديرات غير الدقيقة لبعض المنظمات الدولية .

(4) يمثل هذا العقد أهم الفترات في تاريخ نمو القوى العاملة بسبب عوامل ديموغرافية (النافذة الديموغرافية) يجعل منها فرصة للتنمية ، ولكن أيضا عبئا ثقيلا وخطرا داهما ، إن لم تتضاعف جهود إيجاد فرص العمل الجديدة .

(5) يمثل معدل البطالة بين الشباب في كثير من الحالات ضعف المعدل العام للبطالة وتمثل البطالة بين الإناث من الشباب في أغلب الحالات أكثر من 50% من المعدل المماثل للشباب من الذكور ، وفي الحالتين تمثل هذه المعدلات الأعلى بين مناطق العالم الجغرافية الأخرى .

- (6) بذلت جهود حثيثة لزيادة فرص التشغيل للشباب لكنها ليست بالقدر الكافي لمواجهة زيادة المعروض من قوة العمل مما جعل وضع البطالة يتفاقم باستمرار وازداد تفاقمًا بسبب انعكاسات الأزمة العالمية على التشغيل .
- (7) وفر القطاع الخاص العدد الأكبر من الوظائف الجديدة ، غير أن أغلب هذه الوظائف الجديدة تركزت في القطاع غير المنظم مما ولد دخولا محدودة دون الكفاف وظروف وشروط عمل غير لائقة وزيادة عدد العاملين الفقراء .
- (8) يزداد إمكان التأثير بالبطالة بين المتعلمين من الشباب بسبب عدم توافق مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل المتغيرة ولأسباب اجتماعية ما تزال مؤثرة في العزوف عن بعض الأعمال .
- (9) أحدث الاقتصاد الريعي ضررا بالغًا بقيمة العمل مما يفرض منح أولوية لإعادة الاعتبار للعمل كقيمة إنسانية وحضارية ومصدر للدخل المجزى ووسيلة للمشاركة الفاعلة في التنمية.
- (10) التأكيد على أن التنمية فعل إرادي لا تقف عند أعتاب زيادة الدخل القومي وأن الركون إلى تساقط ثمرات زيادة هذا الدخل على فرص التشغيل لم يعد مجديا ، بل يجب تعمد وضع التشغيل كأولوية ضمن مضامين التنمية وبرامجها .
- (11) التنبيه مجددا على أن تفاقم البطالة خاصة بين الشباب لا تقف آثارها عند حدود فقدان الدخل وهدر طاقات إنتاجية واستثمارات اجتماعية وارتهاق للمستقبل بل تتعداه إلى ضعف الانتماء والشعور بالتهميش وتهديد السلم الاجتماعي والأمن الوطني والعربي .
- (12) تحققت إنجازات مهمة في نشر التعليم ، وزاد عدد الإناث عن الذكور في التعليم الثانوي والجامعي في أكثر من نصف البلدان العربية ، ومع ذلك فقد يتاح لثلث البلدان العربية تحقيق أهداف الألفية في مجال نشر التعليم والإنصاف فيه بحلول عام 2015 .
- (13) ما تزال معدلات الاستيعاب في التعليم الجامعي قرابة نصف ما في بلدان آسيا ، وما تزال نسبة الملتحقين بالتعليم الفني والتدريب المهني لا تمثل إلا ثلث الملتحقين بالتعليم الثانوي.
- (14) يمثل اقتصاد المعرفة فرصة ثمينة لتشغيل الشباب خاصة للإناث منهم ، غير أن ذلك مرهون بتطوير التعليم وتوفير التدريب المناسب والتوسع في توفيق عروض العمل مع

الطلب عليها إلكترونياً وتوسيع جهود محور الأمية الرقمية مع تطوير البحث العلمي والتطبيقي .

(15) أصبح العالم العربي أقل تصنيعاً عما كان عليه قبل أربعة عقود ، وتبادلت البلدان العربية أهمية التصنيع فيها دخلاً وتشغياً وفي ذات الوقت تجمدت الإنتاجية عند حدود متواضعة وقلت بذلك فرص المنافسة في الأسواق العالمية وتآكلت الأجور الحقيقية للعمال .

(16) ما يزال قطاع الزراعة يمثل فرصاً لمزيد من الوظائف لكن الشباب لا يجد فيه حوافز كافية بسبب ظروف العمل والحياة السيئة فيه ، ولن يتغير هذا الواقع إلا بجهود دؤوبة للتنمية الريفية والتنمية المحلية وتطوير الزراعة وأساليبها وتوفير فرص التدريب والتمويل والإرشاد للشباب في الريف .

(17) يمثل التنقل أهم عناصر التكامل العربي والتقارب بين الشعوب العربية ، كما يمثل فرصة للشباب لتحسين ظروف عيشهم واستمرار الأمل في تحقيق ذلك وتزويد عوائده عن المعونات الرسمية العربية البيئية وإلى عهد قريب تزيد عن الاستثمار الأجنبي المباشر .

(18) تتعرض تيارات الهجرة العربية (التي يشكل الشباب أغلبها) إلى الخارج منذ سنوات إلى قيود تزداد صرامة ، ويتعرض المهاجرون لقدر من التمييز والحذر خاصة بسبب الانتماء الثقافي والديني ، وذلك بالرغم من القوانين النافذة التي تؤكد على المساواة ، ولا تنسجم هذه الإجراءات مع تعاضد المصالح الاقتصادية والتجارية خاصة بين العالمين العربي والأوروبي .

(19) تزداد هجرة الكفاءات العربية الشابة وتفقد المزيد من الأمل في بناء مستقبلها في بلدانها أو بلدان عربية أخرى ، لكنها تهدر معارفها في مهن لا ترتبط بتخصصاتها في قرابة نصف الحالات ، وبذلك تكون خسارتها متعددة الأبعاد .

(20) بدأ الشباب في بلدان محدودة السكان وذات موارد مناسبة في مواجهة البطالة بصورة غير متوقعة ، وذلك بفعل آليات سوق العمل الفاعلة والدخول الربحية وتقسيم العمل المستحدث الذي ولد قيماً اجتماعية تجاه بعض الأعمال ، ومثل ذلك صعوبات إضافية لبرامج توظيف الوظيفيين .

(21) يواجه الشباب العربي إجراءات وآمال مزيفة ولدها عدم رضاهم عن أوضاعهم من ناحية وتأثير الانفتاح على الإعلام الفضائي والشبكات وزيادة جرائم المتاجرة بالبشر من ناحية أخرى ، وشجع هذا على مغامرات الهجرة غير الشرعية المميتة في أغلب الأحيان .

(22) مايزال الأمل قائما فى زيادة تدفقات الاستثمار العربى البينى ، فقد أصبح محسوما بعد 2001 وتضاعف فى السنوات الأخيرة ، وقد أثبتت الأزمة العالمية الحالية أن الاستثمار داخل الوطن العربى أكثر أمانا جدوى ويجب أن يبذل المزيد من الجهد لتحسين مناخ الاستثمار ومنح حرية تنقل لأصحاب الأعمال والعاملين فى المشاريع العربية المشتركة .

(23) بالرغم من أهمية مشاكل تشغيل الشباب ، إلا أن رصد هذا الواقع مايزال ضعيفا لنقص البيانات الإحصائية وعدم انتظام المسوح الميدانية أو شمولها ولنقص المتابعة لرغبات الشباب أو تطلعاتهم ولوهن المنابر التى تعبر عن الشباب .

إن المشاركين فى المؤتمر العربى الأول لتشغيل الشباب من خلال منطلقات محددة واعتبارات عامة قدروها يتعاهدون على العمل بكل ما فى وسعهم وبكل الوسائل المتاحة لديهم لتحقيق ما يلى :

(1) تحفيز كل الأطراف الفاعلة لتنفيذ نتائج القمة العربية فى الكويت خاصة منها تحقيق مرامى العقد العربى للتشغيل وتمكين منظمة العمل العربية من تنفيذ البرنامج العربى لدعم التشغيل والحد من البطالة والمتضمن سبع برامج قومية مقررة من القمة .

(2) وضع التشغيل فى صدارة مضامين التنمية وإقرار سياسات اجتماعية واقتصادية متكاملة تتضمن استراتيجيات وطنية للتشغيل وبرامج عمل للشباب وسياسات قطاعية متجانسة خاصة فى مجالات الاستثمار والتمويل والمنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر وتمكين المرأة وتقليل فقر المشتغلين وزيادة الإنتاجية .

(3) العمل على زيادة القابلية لتشغيل الشباب من خلال توفير تدريب متواصل ميسر يتوافق مع احتياجات الإنتاج ومنفتح على اقتصاد المعرفة ويتكامل مع وظائف التربية والتعليم من ناحية ومع مسؤوليات مطورة لمكاتب التشغيل من ناحية أخرى ، مع تنسيق كامل مع أصحاب الأعمال والتنظيمات العمالية ومنظمات الشباب والمرأة .

(4) دعوة منظمة العمل العربية والجهات المعنية الأخرى بشكل خاص بـ :

- تطوير المعايير المهنية العربية التى تستخدم كمراجع قياسية لتقييم قدرات الفرد وأدائه ووضع شهادات المستوى وتراخيص ممارسة العمل ، وكل ذلك لتنظيم سوق العمل وتحديد أجور عادلة وتيسير تنقل الأيدي العاملة .

- استثمار وتفعيل التصنيف العربى المعيارى للمهن المقر عام 2008 وتكاملته بوضع تصنيف معيارى للتعليم يشكل لغة واحدة لبناء قواعد البيانات المتعلقة بالبرامج والتخصصات .
- الإسراع ببناء الشبكة العربية لمعلومات سوق العمل .
- بناء شبكة فاعلة من مؤسسات ومراكز التدريب ومناهجه على المستوى العربى .
- قيام رابطة للمدربين العرب والمعنيين بالتدريب يتاح لها فرص الانطلاق والفاعلية .
- وضع مؤشرات معتمدة وموثوقة للتعليم والتدريب على المستويين القطرى والعربى .
- (5) العناية الشديدة والعاجلة بتوفير بيانات سوق العمل على المستويات المحلية والقطرية والعربية من خلال مسح دورية للقوى العاملة ومسوح للأسر ودراسات ميدانية حول انتقال الشباب من مراحل التعليم والتدريب إلى سوق العمل .
- (6) العناية بتطوير الحوار الاجتماعى بين أطراف الإنتاج الثلاثة مع منظمات المجتمع المدنى وإقرار تشريعات ومؤسسات ضمن لهذا الحوار الدوام والفاعلية .
- (7) تفعيل نتائج قمة الكويت بشأن تيسير تنقل الأيدى العاملة العربية من خلال تشاور منظم ودائم بين بلدان الإرسال والاستقبال العربية ، ومن خلال تنسيق خاص مع وزارات الداخلية العربية ومن خلال برامج ريادية لتنقل الشباب تكون مدروسة ومرعية وتحديد برنامج لحرية تنقل متدرجة تنتهى بتحقيق السوق الاقتصادية العربية الواحدة عام 2020 .
- (8) العناية بالمهاجرين العرب خاصة فئات الشباب والمرأة والكفاءات منهم ، والتفاوض الجماعى بشأن حماية حقوقهم واعتماد تشاور دائم بين بلدان الإرسال والاستقبال واستخدام سلة المصالح الاقتصادية والتجارية لتحقيق تعاون إيجابى متكافئ . وفى نفس الوقت بذل جهود استثنائية لمحاربة الهجرة غير الشرعية والتوعية الواسعة الدائمة للشباب بمخاطرها .
- (9) تركيز العناية بالمرأة الشابة وتيسير اندماجها فى سوق العمل وتوفير فرص " التمكين " لها بما فى ذلك اتخاذ إجراءات تمييز إيجابى لصالحها ، وتسهيل تأهيلها لاقتصاد المعرفة وتوفير مرونة تشريعية تكفل استخدام صور العمل الجديدة مثل العمل الجزئى والعمل عن بعد ، والتوسع فى المهن الجوارية بتغطية من نظم التأمينات الاجتماعية .

(10) توجيه عناية خاصة بالشباب فى الريف العربى بنشر خدمات التعليم والتدريب المناسبين حيث هم ، وتوسيع خدمات الإرشاد الزراعى والمهنى وتطوير البنية الأساسية للمناطق الريفية وتحسين تسويق المنتجات الزراعية ونشر التوعية الصحية والبيئية وتقديم تسهيلات للقروض الزراعية وتطوير المعدات الزراعية وتوسيع خدمات المجتمع .

(11) تطوير مهام وكفاءة وأداء مكاتب التشغيل العامة والمكاتب الخاصة الملزمة بالتشريعات وإدارات العمل ونشر وسائل عروض وطلبات العمل الإلكترونية وإيجاد آليات للتوفيق بين احتياجات المؤسسات الإنتاجية والمهارات المطلوبة من خلال التوسع فى جهود تدريب حسب الطلب وإشراك أصحاب الأعمال والعمال فى تخطيط وتقييم تلك المكاتب والحرص على نشر مكاتب متخصصة للشباب وأخرى للمرأة الشابة وثالثة للعمالة الزراعية .

(12) دعم المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر بما فى ذلك التشغيل الذاتى ، وذلك من خلال القروض الميسرة والتدريب المتنوع الملائم للمقاولين الصغار وتسويق المنتجات محليا وعربيا من خلال شبكة مدعومة ونشر التوعية والتدريب على روح المبادرة ودراسة الأسواق وتخطيط الإنتاج والرقابة على جودة الإنتاج والتدخل بكل الوسائل لتنفيذ مبادرة رئيس مؤتمر القمة العربية فى الكويت بتخصيص تمويل عربى يوجه لتلك المنشآت فى حدود مليون دولار .

(13) العمل على المزيد من تحسين مناخ الاستثمار وتقديم حوافز خاصة للمستثمرين حسب حجم فرص العمل التى يولدونها وإعطاء ميزات للاستثمار البينى العربى والمشاريع العربية المشتركة وتوجيهه قدر الإمكان للاقتصاد الحقيقى المولد لفرص العمل واتباع منهج اتجاه رأس المال حيث العمالة المناسبة وليس العكس .

(14) العمل الجاد من خلال التشريعات وبرامج العمل على إدماج الاقتصاد غير النظامى لإدماجه فى الاقتصاد المنظم على أن يكون ذلك بصورة متدرجة واعية بخصوصيات القطاع غير المنظم ومتكامل جهود تدريب وتمويل وتسويق ورقابة محلية وانفتاح على المنشآت المتوسطة والكبيرة . وتكون أولى الخطوات محاربة عمالة الأطفال وظروف وشروط العمل الأكثر سوءا .

(15) العمل على انفتاح الجامعات على مؤسسات التعليم الفنى والتقنى والتدريب المهنى من ناحية ومن ناحية اعتماد شراكات مع المؤسسات الإنتاجية ومراكز البحث العلمى .

(16) التنسيق بين المعنيين ببرامج تشغيل الشباب قطريا وعربيا وذلك لتحقيق تكامل الجهود وللمزيد من الفعالية والجدوى ، على أن يشارك الشباب أنفسهم فى تفويم تلك البرامج مع توسيع اهتمامات وزارات الشباب لتعنى بالتنشغيل أيضا .

أنا المشاركون فى المؤتمر العربى الأول لتشغيل الشباب إذ نهيب بالقادة العرب الاطلاع على نتائج أعمالنا . ونؤكد لهم بأننا ماضون فى تنفيذ ما أقروه فى قمة الكويت الاقتصادية والتنموية والاجتماعية وكلنا أمل فى توفير متطلبات تنفيذ قرارات قمة الكويت التاريخية .

